



مقالة بحثية

دور المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المالي في الاعمال التجارية

أنس احسان شاكر^{1*}، ثابت حسان ثابت²

¹ الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق

² جامعة نينوى، الموصل، العراق

* البريد الإلكتروني: anasihsan7@gmail.com

معلومات المقالة	الخلاصة
تاريخ الاستلام	بعد تداخل العلوم فيما بينها ومع وجود حالات الفساد والاحتيال المالي التي تعاني منها معظم البلدان في العالم بدأت الدراسات الأكاديمية تتحد لإنشاء تخصصات مهنية مزدوجة وأهمها اتحاد القانون مع المحاسبة لينتج لنا مفهوم المحاسبة القضائية بعد المحاسبة القانونية ذات الصلاحيات المحدودة للانطلاق بصورة اوسع لكشف الفساد والاحتيال. فتناولنا في هذا البحث ماهية الإحتيال المالي في الأعمال التجارية ومدى تأثيره على ثقة الجمهور بصورة رئيسية وأنواع الإحتيال المالي وأهم العوامل المؤثرة عليه فضلا عن توضيح الإطار النظري للمحاسبة القضائية والخلفية التاريخية لها ودورها في الحد من الإحتيال المالي من خلال إستعراض أهم التجارب العالمية. وتكمن أهمية البحث كونه دراسة علمية تبحث في إمكانية إستخدام المحاسبة القضائية بعدها أداة فعالة للقضاء على حالات الإحتيال في الأعمال التجارية، وتحقيق الفائدة للإدارة والمستثمرين والمقرضين من خلال تضييق فجوة عدم الثقة بين هذه الأطراف.
3 أيلول 2019	
تاريخ القبول	
24 شباط 2020	
تاريخ النشر	
30 حزيران 2020	

الكلمات المفتاحية : المحاسبة القضائية، الإحتيال المالي، الأعمال التجارية، المحاكم.

Research Article

The Role of Forensic Accounting in Reducing the Financial Fraud in Business

Anas Ihsan Shakir ^{*1}, Thabit Hassan Thabit ²

¹ Middle Technical University, Baghdad, Iraq

² Ninevah University, Mosul, Iraq

*Corresponding author E-mail: anasihsan7@gmail.com

Article history:	Abstract
Received	After the overlapping of science and with the cases of corruption and financial fraud experienced by most countries in the world, academic studies began to unite to create dual professional disciplines. One of the most important of these unions is the union of law with accounting to produce the concept of forensic accounting after the legal accounting with unlimited powers to go further to detect corruption and fraud. In this paper, we discussed many issues such as the nature of financial fraud in business, the extent of its impact on the confidence of the public mainly, the types of financial fraud and the most important factors affecting it, in addition to clarifying the theoretical framework of forensic accounting, its historical background, and its role in reducing financial fraud through a review of the most important global experiences. The importance of this paper can be presented as a scientific study that examines the possibility of using forensic accounting as an effective tool to eliminate cases of fraud in business, and to benefit the management, investors and lenders by narrowing the trust gap between these parties.
3 Sep 2019	
Accepted	
24 Feb 2020	
Publishing	
30 June 2020	

Keywords: Forensic Accounting, Financial Fraud, Business, Courts

1. المقدمة

إن الأزمات المالية التي مرت بها إقتصادات العالم المتقدمة نتيجة عمليات الإحتيال المالية أدى الى أزمة ثقة كبيرة ما بين مهنة المحاسبة والمؤسسات المالية من جهة وجمهور المستثمرين من جهة أخرى. نتيجة لذلك إزدادت حاجة القضاة الى خبراء ماليين ومستشاريين محاسبين للإستفادة من خبرتهم ومهارتهم لإبداء آرائهم المحايدة حول دعاوى الإحتيال المالي في الأعمال التجارية، مما أفرز الحاجة لظهور ما يعرف بالمحاسبة القضائية والتي تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية في المجالات المحاسبية والقانونية والأعمال التجارية للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاة ومعاونته في توضيح الحقائق وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة ومهارات متخصصة في كافة المجالات المتنوعة في المحاسبة والتدقيق ومهارة التحريات والتحليل والنظر الى ما وراء الأرقام والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الإحتيال في الأعمال التجارية . وبهذا أصبحت المحاسبة القضائية مهنة تتطلع الى أبعاد من الأرقام في التعامل مع الواقع، حيث أنها تستعين بالمهنية القانونية والمحاسبية لتكون لها الكلمة الأساس في القرار القضائي، فباستخدام علم ومهارات المحاسبة والتدقيق واصول التحقيق يمكن ايصال الرأي القضائي الى العدالة.

1.2 مشكلة البحث :

إن الإهتمام بتطبيق المحاسبة القضائية يعد فاعلاً في مواجهة حالات الإحتيال المالي من خلال خدماتها المتنوعة، إذ تساعد المحاسبة القضائية في حفظ حقوق الاطراف وإعتماد الدقة اللازمة بما يوافق القانون والدقة المحاسبية ، وعليه فإن مشكلة البحث يمكن أن تتلخص بالسؤال التالي : هل يمكن للمحاسبة القضائية أن تساعد في القضاء على حالات الإحتيال المالي وتأسيس أرضية صلبة لمكافحة أساليب الفساد المختلفة وبناء مجتمع صحي مالياً ؟

1.3 أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من كونه دراسة علمية تبحث في إمكانية استخدام المحاسبة القضائية بوصفها أداة فعالة للقضاء على حالات الإحتيال في الأعمال التجارية، وتحسين كفاءة مهنة المحاسبة وتحقيق الفائدة للإدارة والمستثمرين والمقرضين من خلال ضيق فجوة الثقة بين هذه الأطراف .

1.4 أهداف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

- بيان أهمية تطبيق المحاسبة القضائية وأثرها في مواجهة حالات الإحتيال المالي في الأعمال التجارية .
- تحديد أهم عوامل حالات الإحتيال المالية في الأعمال التجارية ومسبباتها وطرق القضاء عليها .
- دراسة أهم التجارب العالمية وبيان إيجابيات وسلبيات تطبيق المحاسبة القضائية فيها

1.5 فرضية البحث :

يبني البحث على فرضية مفادها "أن المحاسبة القضائية لها القدرة على الحد من حالات الإحتيال المالي ومساعدة المحاكم على تقديم المتسببين بها للقضاء العادل"

1.6 منهج البحث :

إعتمد الباحثان في صياغة البحث على المنهج الوصفي من خلال الرجوع الى المصادر ذات العلاقة لأدبيات المحاسبة القضائية بالإضافة الى دراسة تجارب عدد من إقتصاديات العالم المتقدمة.

1.7 خطة البحث :

لتغطية البحث بأسلوب علمي متناسق تم تقسيمه وفق ثلاثة مباحث أساسية هم :

- الإحتيال المالي في الأعمال التجارية
- الإطار النظري للمحاسبة القضائية
- التجارب الدولية في تبني المحاسبة القضائية

2. الإحتيال المالي في الأعمال التجارية

2.1 مفهوم الإحتيال :

إن مفهوم الإحتيال واسع جداً ، إذ يقدم معهد التاريخ التركي عدة تفسيرات لكلمة الإحتيال منها "الخداع ، إنتحال الهوية بقصد التضليل ، الخداع الإجرامي بهدف الحصول على ميزة"[1]، ويمكن تعريف الإحتيال على أنه "إختلاق بيئة مضللة لحث شخص على توقيع عقد ذا فائدة أقل من المتفق عليه" أو أنه "إثراء الذات عن طريق التعمد في خفض قيمة أصول من خلال تزييف الحقائق"[2]. الإحتيال يختلف بشكل كبير عن الخطأ ، حيث يمكن تعريف الخطأ بأنه "تصرف غير صحيح لا إرادي ينبع بسبب قصور في معرفة الشخص بسبب البيئة المحيطة"[3]، إذ أن القصد أو النية هي العنصر الأهم الذي يميز الخطأ عن الإحتيال .

2.2 أنواع الإحتيال في الأعمال التجارية :

هنالك نوعين من الإحتيال ضمن بيئة الأعمال التجارية [4]:

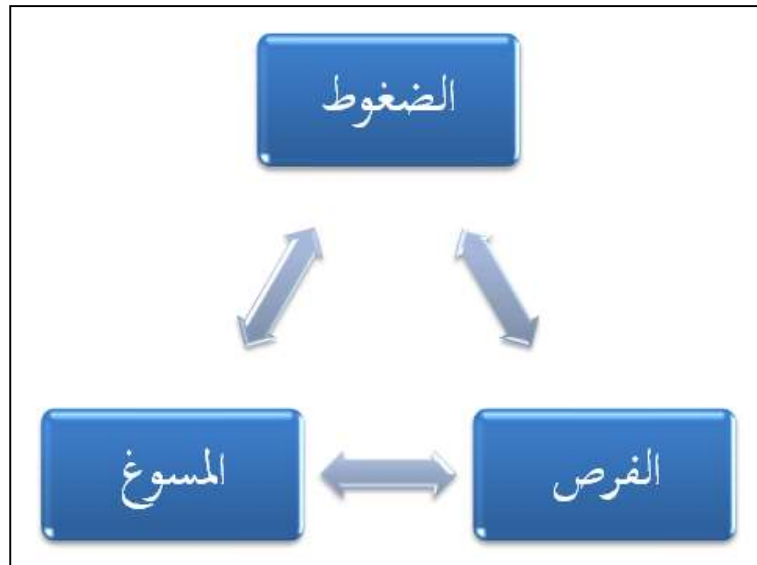
- الإستخدام الشخصي لموارد الأعمال
 - إعداد تقارير و قوائم مالية مزيفة لا تعبر عن الحالة المالية للشركة
- تتخذ أنواع الإحتيال أشكال كثيرة، قد يقوم بها الموظفين الإعتياديين أو المدراء أو المحاسبين الفاسدين ، و يوضح الشكل (1) بعض أشكال الإحتيال في الأعمال التجارية .



الشكل (1) : أشكال الإحتيال في الأعمال التجارية

2.3.3 الأسباب المؤدية لإرتكاب عمليات الإحتيال :

من خلال تحليل عمليات الإحتيال التجارية، فإن هنالك ثلاثة عوامل تتوافق مع إرتكاب عملية الإحتيال ، وهذه العوامل هي الضغوط والفرص والمسوغ ، والتي تكون ما يسمى بمثلث الإحتيال [4]، وكما موضح بالشكل (2) .



الشكل (2) : مثلث الإحتيال

2.3.1 عامل الضغوط :

يمكن تلخيص عوامل الضغوط بثلاثة مجموعات [5]:

- أ. الضغوط على المحتوى المالي : وتظهر تلك الضغوط بسبب الحاجة الى السيولة والرغبة بالعيش في مستوى جيدة او ارتفاع الديون الشخصية بسبب نفقات صحية أو احتياجات مالية غير متوقعة، أي أن السبب الأول لإحتيال الموظفين هو إنخفاض الدخل .

- ب. الضغوط الناجمة عن العادات السيئة : وهذه الضغوط لها علاقة وثيقة بضغط المحتوى المالي ، حيث أن حافز الموظف للإحتيال هو عاداته السيئة كالإسراف غير المبرر والمقامرة ومحبته لشراء العلامات التجارية ذات القيمة العالية .
- ج. الضغوط المرتبطة بالعمل : إن عدم رضى الموظف على عمله يزيد من حافز الإحتيال لديه بسبب عدم موافقته على راتبه وعدم حصوله على ترقية أو زيادة ضغوط العمل وعدم التوافق مع المشرفين أو مدراء الشركة .
- وتظهر العديد من الدراسات أن النشاط الإحتيالي يظهر في (30%) من الموظفين في السنوات الثلاثة الأولى من حياتهم المهنية، وأن (70%) من الموظفين ينشطون في الإحتيال ما بين السنة الرابعة والسنة الثلاثون من حياتهم المهنية .
- 2.3.2 عامل الفرص :

إن عامل الفرص هو المكون الثاني لمثلث الإحتيال، وهو يشمل مباشرة الإدارة العليا وأصحاب الأعمال على وجه الخصوص، حيث أن إتاحة الفرصة لارتكاب الإحتيال هو أحد أهم العوامل الناشئة عن عمليات الإحتيال، وبما أن الأعمال التجارية يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على عامل الفرص، ينبغي أن تحظى هذه النقطة باهتمام خاص لمنع الغش. إن العلاقة ما بين هيكلية الرقابة على الأعمال والإحتيال هي علاقة عكسية، ولذلك فإن الطريقة الأكثر فعالية للحد من إحتيال الموظفين هو إنشاء نظام للرقابة الداخلية، حيث أن أهم النقاط الواجب توفرها عند إنشاء نظام الرقابة الداخلية هي :

- أ. بيئة رقابية داخلية صحية
 - ب. نظام محاسبي سليم
 - ت. إجراءات رقابية كفوءة
- كما أن هنالك أسباب أخرى لتفشي الإحتيال في الأعمال التجارية، وهي [3]:
- أ. ضعف السياسات الأخلاقية
 - ب. ضعف الإفصاح عن نشاطات الشركة
 - ت. عدم توفر جهاز لرقابة جودة العمل في الشركة
 - ث. ضعف القوانين الرادعة
 - ج. ضعف تدفق المعلومات بين الموظفين داخل الشركة
 - ح. عدم وجود إجراءات صارمة للتدقيق المالي
- 2.3.3 عامل المسوغ :

إن المكون الثالث لمثلث الإحتيال هو تطوير آليات الدفاع عن الإحتيال من أجل تبرير الإجراءات، وفيما يلي بعض المسوغات التي يقدمها المحتالون لتبرير أفعالهم :

- أ. إن إقراض المال كان بنية إرجاعه في المستقبل
- ب. إن ذلك مقابل عادل للجهود المبذولة في العمل
- ت. لم يتأثر أحد نتيجة أعماله الإحتيالية
- ث. تم الإستفادة من المال لأغراض مفيدة
- ج. إن ذلك هو جزء من الضرائب التي تهربت منها الشركة

بشكل عام، ومن أجل التغلب على هذه المسوغات، فإنه يجب على الشركة أن تقوم بتوفير لائحة بأخلاقيات الأعمال للموظفين، وتحديد مستوى العقوبة للأعمال الإحتيالية، وتوفير تدريب وندوات لنشر الأخلاقيات بين الموظفين .

2.4 إكتشاف الإحتيال :

ازدادت أهمية الكشف الأولي عن الإحتيال بسبب ازدياد عدد الأحداث الإحتيالية، حيث أن الكشف عن الإحتيال يبدأ مع الإخطار الى إصدار الحكم القضائي ، وهناك طريقتان رئيسيتان للكشف عن الإحتيال هي [6] :

1. الكشف عن طريق الصدفة
 2. إجراء بحوث استباقية والتشجيع على التعرف الأولي على أعراض الإحتيال
- في كثير من الحالات، كان العديد ممن يتعرضون للإحتيال في الشركة يعلمون به ولكنهم لم يبلغوا عنه بسبب عدم تأكدهم وعدم رغبتهم في لقاء اللوم على شخص محدد أو بسبب عدم معرفتهم بأسلوب التبليغ عن الإحتيال وخوفهم من كشف هويتهم الشخصية [7] .
- وفي السنوات الأخيرة، قامت العديد من الشركات بسلسلة من المبادرات لتسهيل الكشف والتبليغ عن الإحتيال، وأحد أهم تلك المبادرات هي إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للإبلاغ عن حالات الإحتيال داخل الشركة ومن دون التعريف عن هوية المتصل، بينما تقوم بعض الشركات بالإستعانة ببعض المنظمات المستقلة لتلقي شكاوي الإحتيال، ومع ذلك لا بد من التمييز والتحقيق في جميع الشكاوي المقدمة حيث أن بعض الشكاوي قد تكون شكاوي كاذبة أو كيدية [8].
- بالإضافة الى الخطوط الهاتفية الساخنة، تتخذ الشركات أيضاً بعض الإحتياطات الإستباقية من خلال الإستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في تحليل قواعد البيانات والكشف عن حالات الإحتيال .

حيث تستخدم المصارف بعض البرمجيات للتأكد من إنسيابية أرصدة الحسابات الجارية على المكشوف، والتدقيق في حسابات الزبائن ذات الحجم غير المعقول من المعاملات خلال فترة زمنية قصيرة وقبل أن يدرك العملاء ذلك، كما تستخدم شركات التأمين برمجيات متطورة من أجل تحديد المطالبات المزورة من قبل الزبائن مباشرة بعد أخذ وثائق التأمين [9].

ولقد قدمت العديد من الدراسات السابقة أدلة على أن معظم الأحداث الإحتيالية التي تحدث في الشركة لا يتم الكشف عنها من قبل المدققين بل من قبل الموظفين والمدراء، والجدول (1) يوضح أهم الجهات التي تكتشف الإحتيال في الشركة [10].

الجدول (1) أهم الجهات الكاشفة للإحتيال في الشركة

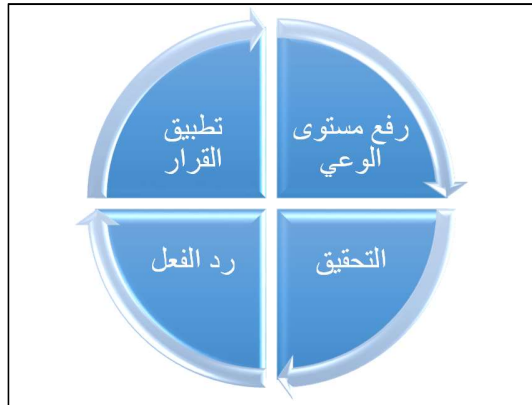
النسبة المئوية	الجهة
20%	الإدارة
25%	التدقيق الداخلي
40%	الموظفين
10%	التدقيق الخارجي
5%	الصدفة

على الرغم من أن الإحتيال يعتبر مشكلة مكلفة جداً للشركة، فإنه غالباً ماتكون الجهة المبلغة عن حالات الإحتيال جهة مجهولة، إذ يخلي المدققون الخارجيون في الكثير من الأحيان مسؤوليتهم تجاه الكشف عن الإحتيال، أما المدققون الداخليون فيدعون أن وظيفتهم هي تقييم الضوابط وزيادة الكفاءة التشغيلية للشركة، ويوضح أفراد الأمن في الشركة أن دورهم ينحصر بتقديم المحتالين الى المحكمة، أما المدراء فإنهم يجادلون بأن دورهم في الشركة هو إدارة الأعمال، بالإضافة الى أن العديد من الموظفين يعتبرون التبليغ عن حالات الإحتيال في الشركة عاراً عليهم .

2.5 مراحل إكتشاف الإحتيال :

هنالك أربعة مراحل لإكتشاف الإحتيال وكما موضح بالشكل (3)، وهذه المراحل هي [9]:

1. رفع مستوى الوعي: إن الدورات التدريبية وزيادة الثقة في الهيكل التنظيمي للشركة ونظام الرقابة الداخلية يمكن أن يحد من عمليات الإحتيال بشكل عام كما يساعد على التبليغ عن حالات الإحتيال وبالتالي توفير قاعدة بيانات للشركة من أجل منع الحدث وتوفير الخسائر وتقليل تأثيره على الوضع المالي والسوقي للشركة.
2. التحقيق: تتضمن مرحلة التحقيق جميع الإجراءات الأمنية وإجراءات الرقابة الداخلية وإجراء المقابلات وفحص الوثائق.
3. رد الفعل: بعد الإنتهاء من المرحلة الثانية (التحقيق) لابد للشركة أن تتخذ رد فعل ضد المحتال، وهنالك أربعة إجراءات محتملة لمتخذي القرار:
 - عدم إجراء أي رد فعل
 - تسريح المحتال من الشركة
 - نقل المحتال الى قسم آخر
 - تسريح المحتال و البدء باتخاذ إجراءات قانونية ضده
4. تطبيق القرار: بعد إستعراض المراحل الثلاثة السابقة يقوم متخذ القرار بخلق الملف من خلال تطبيق القرار المنفق عليه وحل المشكلة بشكل نهائي



الشكل (3) مراحل إكتشاف الإحتيال

3. المحاسبة القضائية

إن بداية ظهور مصطلح المحاسبة القضائية يمكن أن تنسب الى Peloubet من خلال مقالته لعام 1946، وفي منتصف القرن الماضي أثبتت المحاسبة القضائية مكانتها خلال الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لم يتم وضع قواعد ومعايير رسمية حتى ثمانينات القرن الماضي عندما قامت بعض المنظمات الأكاديمية بتقديم دراسات عنها [11]. إن المحاسبة القضائية هي مجال متخصص في وصف التعهدات الناجمة عن النزاعات الفعلية أو المتوقعة والتقاضي عنها، حيث أن مصطلح المحاسبة القضائية يعني توظيف المحاسبة للإستخدام في المحاكم، وهذا هو المعيار الرئيسي الذي يجب أن يتخذه المحاسبين القضائيين بعين الإعتبار [12]. تستخدم المحاسبة القضائية أساليب المحاسبة والتدقيق ومهارات المراجعة لإجراء التحقيقات في عمليات الإحتيال، حيث يمكن حصر هدف المحاسب القضائي في تقديم المحتال الى المحاكم من خلال كشف عمليات السرقة والإبتزاز وغسل الأموال وتزييف الهوية فضلاً عن التهرب الضريبي، كما تقوم العديد من شركات التأمين بتوظيف المحاسبين القضائيين للكشف عن حالات الإحتيال التأمينية كالحوادث المتعمدة، وتعتمد مكاتب المحاماة على المحاسبين القضائيين في التحقيق عن حالات الطلاق ومستحقات كلا الطرفين [13]. لقد لعبت المحاسبة القضائية دوراً محورياً في جدولة أعمال الشركات بعد مشاكل الإبلاغ المالي التي حدثت مؤخراً في بعض الشركات مثل Enron و Tyco و WorldCom

3.1. مفهوم المحاسبة القضائية :

لقد وردت العديد من التعاريف لمفهوم المحاسبة القضائية تتمركز معظمها حول طبيعة المهنة والمهارات المتعلقة بها، إذ عرف (Gray (2008) المحاسبة القضائية بأنها "تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرائق الكمية ومجالات معينة من القانون وأهمها القانون التجاري والمالي والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل وتقييم الأدلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج" [14]، كما وصفها (Zahed and Ramazani (2012) بأنها تعتبر فرع متخصص من فروع المحاسبة المتعلقة في كثير من الأحيان بالقضايا القانونية والشكاوى المالية، بالإضافة الى تقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة كالتأمين ومطالبات التأمين أضافة الى قضايا الإحتيال المالية والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية [15]، أما الجليلي (2012) فلقد قدمها بوصفها تطبيق المهام المحاسبية من أجل تحقيق الأغراض التوثيقية وتسوية وتسجيل وإستخراج وتصنيف والتأكد من صحة البيانات المالية السابقة والأنشطة المحاسبية الأخرى في توقع البيانات المستقبلية لغرض الحصول على دليل ملائم عن مدى صحة أنشطة الشركة وتسوية النزاعات القانونية [1]، كما عرفها (Blessing (2015) بأنها "نتيجة عملية التكامل الحاصل بين مهارات المحاسبين والمدققين ومهارات المحققين القانونيين" [16]، [17]. وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها "مجموعة من الخبرات والمهارات الخاصة بالتدقيق والتحقيق على شكل شهادة أو إستشارة بحيث تغطي مجالات عديدة كالمسؤولية عن المنتج والملكية الفكرية والنزاعات بين المساهمين والشركاء".

3.2 أهداف المحاسبة القضائية :

تهدف المحاسبة القضائية الى تحقيق الأتي [1] :

- استخدام استنتاجات المحاسب القضائي لتسهيل إتخاذ القرار المحايد من قبل المحكمة
- تجنب الإحتيال والسرقة
- استعادة ثقة الجمهور بالشركات
- صياغة وإرساء سياسة شاملة للحوكمة
- خلق بيئة عمل إيجابية

حيث يمكن للمحاسب القضائي ضمان نزاهة وشفافية البيانات المالية من خلال التحقيق بنشاطات الإحتيال، وتحديد مجالات المخاطر وأعراض الإحتيال المرتبطة بها، إذ أن برنامج مكافحة الإحتيال الجيد يمكن أن يساعد على خلق بيئة عمل إيجابية من خلال منع الموظفين لإساءة استخدام مسؤولياتهم، كما يمكن للمحاسبين القضائيين دعم نشر المعلومات المطلوبة عن سياسات الحوكمة والأخلاقيات إلى الأطراف المعنية داخل المنظمة وخارجها، مما يساعد على الحفاظ على صورة جيدة للشركة أمام الجمهور وبناء قنوات إتصال فعالة ونزيهة [18].

3.3 المحاسبة القضائية و إكتشاف الإحتيال :

إن المحاسبة القضائية ليست أحد أدوات إكتشاف الإحتيال ولكنها ذات صلة كبيرة بها، إذ أن المحاسبة القضائية يقوم بها محاسبون متخصصون وتشمل وظيفتهم تقييم الأصول أسباب الإفلاس وقضايا التأمين بالإضافة الى الكشف عن الإحتيال في الشركات، بينما عملية إكتشاف الإحتيال التقليدية يمكن أن يقوم بها المحاسبين أو غير المحاسبين من خلال إجراء فحوصات الإحتيال فقط [19]. تعتمد المحاسبة القضائية على مثلث الإحتيال لتحديد نقاط الضعف في نظم الأعمال والإكتشاف المبكر للإحتيال في الأعمال التجارية، حيث يتألف من ثلاثة عوامل (الضغوط، الفرص، والمسوغات) أي أنه يجب على المحتال أن يتوفر لديه الحافز والفرصة لإرتكاب الإحتيال المالي فضلاً عن قدرته على التبرير، ولقد أدخلت المحاسبة القضائية عامل رابع وهو القدرة على التنفيذ، إذ تقترح المحاسبة القضائية بأن الضغوط والفرص وتوفر المسوغات لايعني بالضرورة القدرة على القيام بالإحتيال المالي مالم يكن المحتال ذو معرفة بالية العمليات المالية في الشركة وكيفية إنسيابها ونقاط الضعف فيها بالإضافة الى معرفته بنظام الرقابة الداخلية وقدرته على تفادي التدقيق [11].

3.4 المحاسبة القضائية وعلاقتها بمهنة المحاسبة :

إن الفضائح المحاسبية التي حدثت في شركات Enron و Tyco و WorldCom وضعت شركات المحاسبة والتدقيق في وضع لا يحسد عليه، حيث تم تقويض ثقة الجمهور بمهنة المحاسبة، ومع ذلك قد خلقت تلك الفضائح فرصة للمحاسبة القضائية لإثبات ذاتها، وأستطاع المحاسبون القضائيون أن يحققوا نجاحاً كبيراً في الكشف عن حالات كثيرة من حالات الإحتيال وبطريقة مهنية وانسيابية عالية، مما أدى الى زيادة الثقة في هذا الفرع من المحاسبة وقامت العديد من المنظمات والحكومات بإصدار لوائح وقوانين جديدة كقانون SOX لعام 2002 [20]، [21]. ولقد أصبح لدى المحاسبة القضائية مكانة مهمة في المحاكم، حيث يقدم المحاسبين القضائيين الأدلة المالية كخبراء في المحكمة، كما أن جميع شركات المحاسبة الكبيرة والعديد من الشركات المتوسطة لديها أقسام مخصصة للمحاسبة القضائية، والتي تحتوي على تخصصات فرعية أخرى كالتخصص في مطالبات التأمين

أو قضايا الإحتيال المالي أو تدقيق الملكيات [22]. تستخدم المحاسبة القضائية مفاهيم المحاسبة المالية ونظم الإبلاغ المالي ومعايير وإجراءات المحاسبة والتدقيق، بالإضافة الى جمع الأدلة وتقنيات التحقيق وإجراءات التقاضي اللازمة. كما تلعب المحاسبة القضائية أدواراً إستباقية للحد من المخاطر من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات موسعة كجزء من المراجعة القانونية، كما يعمل المحاسبين القضائيين كمستشارين للجان التدقيق الخارجي والمساعدة في أبحاث التحليل الإستثماري [23]. إن عقلية المحاسبين القضائيين هي عقلية متشككة تساعد المحاسبين الماليين والمدققين عند البحث على إدلة الإحتيال، كما يقوم المحاسب القضائي بمراقبة البيانات المالية للشركة ومعرفة ما إذا كانت تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام (GAAP) [1]. إن المحاسبين الماليين ذوي الخبرة المحاسبية المهنية والمعرفة الجيدة بالسلوك البشري والعقلية المتشككة ذات الأبعاد المختلفة التي تثير تساؤلات منطقية حول معقولية الأدلة المنتقاة وهل من الممكن أن يصبح محاسب قضائي جيد [10].

3.5 المتطلبات المهنية للمحاسبة القضائية :

لغرض الحصول على شهادة مصدقة في المحاسبة القضائية، لا بد أن يكون للمقدم خبرة مهنية لا تقل عن سنتين المجالات التالية [5]، [24]:

- المحاسبة والتدقيق
- علم الإجرام وعلم الإجتماع
- التحقيق في الإحتيال
- تقييم المخاطر
- القانون المالي والتجاري

4. التجارب الدولية في تبني المحاسبة القضائية

لقد تم إعتتماد المحاسبة القضائية في العديد من الدول، وفي ما يلي تجارب أهم أربع إقتصادات في العالم لتبني المحاسبة القضائية:

4.1 تجربة المملكة المتحدة :

لقد قدمت المحاسبة القضائية في المملكة المتحدة 160 قضية للمحاكم في النصف الأول لعام 2014 وبكلفة تزيد عن 100 مليون جنيه إسترليني لكل قضية، وفقاً لشركة التدقيق KPMG فإن هذا المعدل هو الأعلى خلال هذه الفترة طبقاً لمقياس الإحتيال، وكانت الجماعات المنظمة للإحتيال قد إحتلت المركز الأول وبنسبة (45%) تركزت على المستثمرين الذين واجهوا حالات إحتيال فاقت نسبة (80%) من مجمل عمل الجماعات المنظمة . وحققت عمليات الإحتيال في بيع الأصول الثابتة نسبة (20%)، بينما إرتكب عدد من مدراء الشركات عمليات إحتيال ضد أصحاب العمل وبنسبة (15%)، أما الحكومة فلقد عانت من حالات الإحتيال بنسبة (15%) على شكل التهرب الضريبي والمطالبة بإستحقاقات مزورة، وحققت عمليات الإحتيال في المصارف التجارية وشركات التأمين نسبة (5%) من خلال عمليات سحب على المكشوف من الحسابات الجارية وتزييف حالات تعويضية للحصول على مبالغ التأمين . إن أكثر من (25%) من حالات الإحتيال المالي كانت ضد المؤسسات المالية في المملكة المتحدة، واستطاعت المحاكم وبمساعدة المحاسبة القضائية من مقاضاة المتسببين بالعمليات الإحتيالية لأكثر من (40%) من القضايا المقدمة خلال النصف الأول لعام 2014 .

4.2 تجربة كندا :

إن المحاسبة القضائية في كندا هي مهنة مستقلة بحد ذاتها، وهي مهنة حديثة العهد مقارنة بدول أخرى وذات معايير خاصة بها، وإن هذه الحداثة أدت الى إرباك المحاكم قليلاً في مقاضاة المحتالين، مما حدا بالمنظمات المهتمة بالسعي الى إقامة جهود مشتركة وطنية ودولية للإندماج تحت المظلة العالمية . وعلى الرغم من ضعف دور المحاسبة القضائية في المحاكم الكندية إلا أنها أستطاعت تقديم أكثر من 40 قضية وبكلفة إجمالية تزيد عن 300 مليون دولار كندي، إحتلت قضايا الإحتيال على شركات التأمين أعلى نسبة (60%) يليها قضايا الإحتيال على المصارف التجارية وبنسبة (25%)، أما قضايا الإحتيال في بيع الأصول الثابتة فلقد بلغت (7%)، يليها قضايا الإحتيال على المستثمرين بنسبة (5%)، أما القضايا الإجتماعية كقضايا الحقوق الزوجية والمطالبات الشخصية فلقد بلغت (3%) . إن أكثر من (40%) من حالات الإحتيال التي حدثت في عام 2014 في كندا عانت منها الحكومة بسبب المهاجرين، وإن (75%) من هذه الحالات كانت متعمدة أما البقية فكانت بسبب الجهل بالقوانين واللوائح المالية، ولقد استطاعت المحاكم الكندية من مقاضاة أكثر من (25%) من المتسببين بقضايا الإحتيال .

4.3 تجربة أستراليا :

تعتبر أستراليا من الدول الرائدة في توظيف المحاسبة القضائية بسبب إهتمامها المنقطع النظير بهذا الجانب وتنظيمها للوائح والمعايير الخاصة بها وإندماجها مع التجارب العالمية الرائدة ومواكبتها للتطور الحاصل، حيث استطاعت أستراليا من خلال منظماتها ذات الصلة (لجنة الأوراق المالية والإستثمارات الأسترالية ASIC، مكتب الضرائب الأسترالي ATO، وفريق العمل المالي FATF) من تقديم أكثر من 200 قضية إحتيال مالي للمحاكم الأسترالية وبكلفة تزيد عن 80 مليون دولار أسترالي لكل قضية . إن معظم حالات الإحتيال المالية في أستراليا كانت في القطاع المصرفي وبنسبة (65%) بسبب القروض ذات الضمانات المزورة والسحب على المكشوف من الحسابات الجارية، بينما بلغت نسبة الأحتيال في قطاع شركات التأمين ما يقارب (20%)، أما حالات الإحتيال في الإستثمار وبيع الأصول الثابتة فقد بلغت نسبة (10%)، وبقية حالات الإحتيال المالي والبالغة (5%) فلقد كانت لأسباب متنوعة كالقضايا الإجتماعية والشخصية والتهرب الضريبي . إن (80%) من حالات الإحتيال في أستراليا لعام 2014 حدثت ضمن المؤسسات المالية وذلك بسبب سهولة الإجراءات المالية في المصارف وشركات التأمين الأسترالية وكذلك بسبب جهل شريحة المهاجرين باللوائح والقوانين، ومع ذلك استطاعت أستراليا وبالإعتماد على المحاسبة القضائية من مقاضاة ما يزيد على (70%) من مجمل القضايا المقدمة للمحاكم .

4.4 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تأثرت بعمليات الإحتيال المالي، ولهذا السبب فإن أهم التطورات الحاصلة في المحاسبة القضائية كانت نابعة من هذه الدولة، ولقد عانى إقتصاد الولايات المتحدة من العديد من الفضائح والإهيارات والأزمات خلال القرن الماضي والحالي كان معظمها بسبب حالات الإحتيال المالي وضعف الموقف التشريعي . يعتبر قانون حماية المستثمر والإصلاح المحاسبي للشركات العامة، أو ما يعرف بقانون ساربنيس – أوكسلي (SOX Act) هو قانون ناتج عن تعاون تشريعي لكل من السيناتور (Paul Sarbanes) والمستشار (Michael Oxley)، ولقد تم تطويره إستجابةً للقضايا التي أثارها الممارسات المحاسبية الإحتيالية و الفضائح المالية كفضائح Enron و Tyco و WorldCom ، والتي زعزت ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الأمريكية، من أهم التشريعات الداعمة للمحاسبة القضائية، وهو قانون يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، ووفقاً لهذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة. استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفعيل هذا القانون من تقليص عمليات الإحتيال المالي في المؤسسات المالية بنسبة (60%) بالإضافة الى تعزيز دور المحاسبة القضائية التي استطاعت في عام 2014 من تقديم أكثر من 235 قضية إحتيال مالي للمحاكم وبكلفة إجمالية تزيد عن 2 مليار دولار ، عانى القطاع الحكومي بنسبة (50%) من حالات إحتيال متمثلة بعمود وهمية (أكثر من 70% في وزارة الدفاع الأمريكية) ومطالبات مالية مزوره بالإضافة الى تعويضات إحتيالية، وشهد قطاع المؤسسات المالية إنخفاض في قضايا الإحتيال المالي إذ بلغ نسبة (35%) متمثلاً بحالات الإحتيال على المصارف وشركات التأمين والإستثمار، أما قضايا الإحتيال الإجتماعي والشخصي فلقد بلغت (15%) بسبب الأزمات التي مر بها الإقتصاد الأمريكي . قدمت المحاسبة القضائية أكثر من (85%) من حالات الإحتيال الإجمالية الى المحاكم والتي قامت بمقاضاة ما يزيد على (90%) من المتسببين فيها .

5. الإستنتاجات :

يستنتج الباحثان على ضوء الدراسة الحالية ما يلي :

1. إن ظهور المحاسبة القضائية كان بسبب الأزمات المالية التي مرت بها إقتصادات العديد من الدول المتقدمة، وذلك للكشف عن الإحتيال والوقاية منه مستقبلاً، مما أدى الى تطور المحاسبة القضائية بشكل كبير وتحولها الى مهنة مستقلة بحد ذاتها .
2. إن دور مدقق الحسابات (الداخلي أو الخارجي) كان دوراً تفاعلياً يقتضي معالجة الحسابات المعالجة إلا أن دور المحاسب القضائي هو دور إستباقي للكشف عن العمليات الإحتيالية وتحليل أسبابها والتحقق في أبعادها مما يؤدي الى تخفيض الخسارة للشركات والحد من الجرائم المالية في المجتمع، وعلى الرغم من التكاليف الباهضة التي يمكن أن تتحملها الشركة في تفعيل دور المحاسب القضائي ولكن عوائدها المستقبلية ستكون أكبر بكثير .
3. إن تعزيز دور المحاسبة القضائية وتعاونها مع المحاكم من الممكن أن يؤسس أرضية صلبة لمكافحة أساليب الفساد المختلفة وبناء مجتمع خال من الإحتيال .
4. إن مهنة المحاسب القضائي ستكون بلا شك من أهم المهن في المستقبل القريب (كما هو الحال في أستراليا) وذلك لمزجها ما بين اللوائح والقواعد والمعايير المحاسبية وتكييفها مع القوانين الجنائية، ولدورها الفعال في رفع مستوى ثقة الجمهور في الإستثمار والتعامل مع المؤسسات المالية .

المصادر :

References

- [1] M. Aljalili, "Forensic Accounting and the Possibility of Its Application in Iraq", Tanmiat Al-Rafidain, vol.34, No.107, pp. 9-21, 2012.
- [2] T. H. Thabit, and A. Solaimanzadah, "The Role of SOX Act in Enhancing the Internal Control Systems of Kurdistan Banks", International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, Ishik University, Erbil, Iraq, 2018, pp. 288-300.
- [3] T. H. Thabit, A. Solaimanzadah, and M. A. Mohammed, "Determining the Effectiveness of Internal Controls in Enterprise Risk Management based on COSO Recommendations", The 2nd International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics, Ishik University, Erbil, Iraq, 2019, pp. 381-390.
- [4] N. Çitak, "A Critical Analysis of the Effects of Measurements on International Company Scandals: The Fraud Act", in Emerging Fraud Fraud Cases from Emerging Economies, K. T. Caliyurt, and S. O. Idowu, Eds., Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2012, pp. 43-63.
- [5] P. K. Ozili, "Advances and Issues in Fraud Research: A Commentary", Journal of Financial Crime, vol.27, No.1, pp. 92-103, 2020.
- [6] W. S. Albrecht, C. O. Albrecht, C. C. Albrecht, and M. F. Zimbleman, Fraud Examination, 3rd ed., Cengage Learning, 2011.
- [7] S. A. Al-Nasrawi, and T. H. Thabit, "The Influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS/IFRS: Case of Iraq", Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, vol.6, No.1, pp. 66-85, 2020.
- [8] A. S. Kasum, "Forensic Accounting for Financial Malpractices in Developing Countries: An Analytical Review of the State of the Art", in Emerging Fraud Fraud Cases from Emerging Economies, K. T. Caliyurt, and S. O. Idowu, Eds., Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2012, pp. 65-73.
- [9] S. O. Idowu, "Emerging Fraud: The Summing Up", in Emerging Fraud Fraud Cases from Emerging Economies, K. T. Caliyurt, and S. O. Idowu, Eds., Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2012, pp. 179-181.
- [10] T. Singleton, A. Singleton, J. Bologna, and R. J. Lindquist, Fraud Auditing and Forensic Accounting, 3rd ed., Wiley, Toronto, ON, 2006.
- [11] S. O. Idowu, "Emerging Fraud: The Summing Up", in Emerging Fraud Fraud Cases from Emerging Economies, K. T. Caliyurt, and S. O. Idowu, Eds., Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2012, pp. 179-181.

- [12] H. Kaur, "Corporate Fraud: Auditors' and Managerial Liability", in *Emerging Fraud Cases from Emerging Economies*, K. T. Caliyurt, and S. O. Idowu, Eds., Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2012, pp. 115-132.
- [13] G. Grubor, N., Ristić, and N. Simeunović, "Integrated Forensic Accounting Investigative Process Model in Digital Environment", *International Journal of Scientific and Research Publications*, vol.3, No.12, pp. 1-9, 2013.
- [14] S. J. Hancox, "Red Flags for Fraud", State Comptroller [online], November 21 2019, Available: <https://www.osc.state.ny.us/localgov/pubs/listacctg.htm>
- [15] D. Gray, "Forensic Accounting and Auditing: Compared and Contrasted to Traditional Accounting and Auditing", *The American Journal of Business Education*, vol.1, No.2, pp.115-126, 2008.
- [16] H. E. Zadeh, and M. Ramazani, "Accountant's Perception of Forensic Accounting (Case Study of Iran)", *Global Journal of Management and Business Research*, vol.12, No.6, pp. 1-4, 2012.
- [17] T. H. Thabit, "Adoption the Fuzzy Logic to Enhance the Quality of the Accounting Information to Operate Balanced Scorecard - Applied on Mosul Bank for Development & Investment in Nineveh Province", M.Sc. Thesis in Accounting, University of Mosul, Mosul, Iraq, 2013.
- [18] I. Blessing, "Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting", *The International Journal of Economics, Commerce and Management*, vol.3, No.1, pp.1-15, 2015.
- [19] T. H. Thabit, and H. A. Alnasrawi, "The Role of International Financial Reporting Standards in Reducing the Financial Risks", *International Journal of Latest Engineering Research and Applications*, vol.1, No.5, pp.73-82, 2016.
- [20] J. J. Weygandt, D. E. Kieso, and P. D. Kimmel, *Accounting Principles*, 8th ed., Wiley, 2008.
- [21] S. Zhang, "Forensic Accounting in the Big Four: A Survey from Their Websites", *Journal of Modern Accounting and Audit*, vol.1, No.7, pp. 1-17, 2005.
- [22] T. H. Thabit, A. Solaimanzadah, and M. T. Al-Abood "The Effectiveness of COSO Framework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies", *Cihan International Journal of Social Science*, vol.1, No.1, pp. 44-54, 2017.
- [23] D. L. Crumbley, L. E. Heitger, and G. S. Smith, *Forensic and Investigative Accounting*, CCH Group, Chicago, IL, 2005.
- [24] H. Silverstone, and M. Sheetz, *Forensic Accounting and Fraud Investigation for Non-experts*, 2nd edition, Wiley, NY, 2007.